



فريق خبراء التسهيلات

الاجتماع الرابع عشر

(مونتريال، من ٢٠ إلى ٢٤/٤/٢٠٢٦)

البند رقم ٦: المسائل الأخرى المتعلقة بالتسهيلات

ضرورة الانتهاء من دليل التسهيلات لضمان شفافية الإجراءات وإمكانية التنبؤ بها

(ورقة مقدمة من الولايات المتحدة)

الموجز

تعتمد فعالية منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) ومصداقيتها على تطبيق إجراءات شفافة ويُمكن التنبؤ بها وعلى التشاور المُجدي مع الدول الأعضاء فيها. وفي ٢٠٢٥/٣/٧ ورّعت الأمانة العامة دليل التسهيلات المقترح على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليه، وأدرج الدليل على جدول أعمال الاجتماع الذي عُقد في الفترة الفاصلة بين الدورات في الدوحة بقطر، من ١٢ إلى ٢٠٢٥/٤/١٣. ومع ذلك، لم تجر مناقشته.

وتُعَدّ الإجراءات الواضحة والمُلزمة ضرورية لتوجيه عمل فريق خبراء التسهيلات ومجموعات العمل التابعة له ولضمان الاتساق والشفافية في عملية صنع القرارات. لذلك، يجب إعطاء الأولوية لانتهاء من دليل التسهيلات ونشره من أجل توفير أساس إجرائي ثابت للأنشطة الجارية والمقبلة في مجال التسهيلات.

الإجراءات:

يُرجى من فريق الخبراء إعطاء الأولوية لانتهاء من دليل التسهيلات ونشره وتذكير الدول الأعضاء بالدليل المقترح الذي جرى تعميمه في ٢٠٢٥/٣/٧ ووضع جدول زمني مُنقَّح لتجميع الملاحظات ونشر الدليل رسمياً.

١- المقدمة

١-١ طلبت الدول الأعضاء من الأمانة العامة أن تُعَدّ دليلاً يُحدّد بوضوح وإيجاز القواعد والإجراءات التي تُنظّم عمل فريق خبراء التسهيلات وهيئاته الفرعية نظراً لوجود حالات داخل فريق الخبراء وبعض مجموعات العمل التابعة له حيث اتُخذت قرارات استناداً إلى أساس غير واضح وطُبقت الإجراءات بشكل غير متسق أو بطريقة انتقائية، ولم تكن هناك إجراءات رسمية ملزمة يمكن الرجوع إليها ما أدى إلى تفسير الإجراءات كل وفقاً لتقديره. وعلى الرغم من أن وثيقة الإيكاو "توجيهات لأفرقة خبراء لجنة النقل الجوي ولجنة أمن الطيران" (Doc 9482) تُنظّم عمل فريق خبراء التسهيلات، لا تتضمن تلك الوثيقة سوى توجيهات رفيعة المستوى ولا تضع قواعد إجرائية مُفضّلة، لا سيما فيما يتعلق بطريقة عمل مجموعات العمل. لذلك، يهدف الدليل المقترح إلى استكمال ما جاء في الوثيقة Doc 9482 من خلال توضيح الإجراءات العملية عند الحاجة، دون إنشاء إطار عام وافٍ أو مُكرّر.

٢-١ وفي ٢٠٢٥/٣/٧، ورّعت الأمانة العامة دليل التسهيلات المقترح وطلبت من الدول الأعضاء إبداء ملاحظاتها لإثراء الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الذي عُقد في أبريل ٢٠٢٥ في الفترة بين الدورات. وقدمت الولايات المتحدة، من جانبها، تعليقات جوهرية في ٢٠٢٥/٣/٢٦.

٣-١ وفي مؤتمر التسهيلات الذي انعقد في الدوحة بقطر من ١٢ إلى ٢٠٢٥/٤/١٣، أُدرج الدليل المقترح على جدول الأعمال. ومع ذلك، ارتأت الأمانة العامة عدم مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وعند الاستفسار، أشارت الأمانة العامة إلى غياب بعض الدول الأعضاء وقلة التعليقات المُقدّمة.

٤-١ ويشير هذا المنطق مخاوف بشأن العملية المعتمدة ويؤكد على أهمية وضع قواعد إجرائية واضحة لضمان تطبيق نظم إدارة شفافة وقائمة على القواعد. وتقوم الدول الأعضاء بتزويد أفرقة الخبراء بالموارد اللازمة وفقاً لجدول الأعمال التي توزعها الأمانة العامة على أمل أن تُعالج الإيكاو البنود المدرجة على جدول الأعمال كما هو مُخطّط لها.

٢- المناقشة

١-٢ لا يزال غياب دليل التسهيلات في شكله النهائي يوّد حالة من عدم اليقين. ويزيد هذا الافتقار إلى الوضوح من خطر الممارسات غير المتسقة، ويضعف عملية المساءلة، وقد يؤدي إلى تراجع ثقة الدول الأعضاء في عمل فريق خبراء التسهيلات. ولذلك، يُعتبر من الضروري وجود دليل شامل ومُلمز لضمان الاتساق والذاكرة المؤسسية والاستمرارية عبر دورات فريق الخبراء وعمليات تسليم زمام القيادة، مع تعزيز الشفافية ومشاركة الدول الأعضاء بشكل فعّال.

٢-٢ ومن شأن إعطاء الأولوية للانتهاج من دليل التسهيلات أن يوطد نُظم الإدارة ويُعزّز الكفاءة، ويزيل أي غموض يشوب الإجراءات، ممّا يسمح لفريق الخبراء بالتركيز على أهداف التسهيلات الجوهرية بدلاً من التركيز على أوجه عدم اليقين المتعلقة بالخطوات المطبقة. ومن شأن إرساء فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات والإجراءات أن يُساهم أيضاً في منع حدوث نزاعات إجرائية في المستقبل ودعم تعاون أكثر فعاليةً وشمولاً بين الدول الأعضاء. ويؤكد التأخير في الانتهاء من الطبعة النهائية من الدليل على الحاجة إليه وضرورة توفير الشفافية والكفاءة في إقرار الإجراءات الإدارية.

٣- التوصيات

١-٣ ينبغي لفريق خبراء التسهيلات إعادة التأكيد على أهمية دليل التسهيلات كوثيقة إدارية أساسية وإعطاء الأولوية للانتهاج منه كبند دائم على جدول أعماله.

٢-٣ وينبغي للأمانة العامة إعادة تعميم دليل التسهيلات المقترح والإقرار صراحةً بجميع التعليقات التي وردت إليها وتقديم جدول زمني واضح وشفاف لتجميع هذه التعليقات.

٣-٣ وينبغي أن يطلب فريق الخبراء من الأمانة العامة تقديم مسودة منقّحة للدليل لمناقشتها والموافقة عليها بعد تجميع جميع التعليقات وفي موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٢٦.

٤-٣ ينبغي نشر دليل التسهيلات رسمياً، عقب إقراره، واعتماده كمرجع إجرائي رسمي مُلمز لفريق خبراء التسهيلات ومجموعات العمل التابعة له.